﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكۡتُوبًا عِندَهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧﴾ [الأعراف: 157]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

بيانُ أهليَّةِ أمَّةِ الإسلامِ الخاتمِ، لرحمة الله، بعد عَرْضِ صفاتِ مَن تُكتبُ له الرَّحمةُ

لمّا بيَّن اللّهُ تعالى في الآية السَّابقةِ صفةَ مَنْ تُكتَبُ له الرَّحمة في الدُّنيا والآخرة، همُ الموصوفون بالتَّقوى وإيتاءِ الزَّكاةِ والإيمانِ بالآيات[1]؛ أعقبَ ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلۡأُمِّيَّ﴾ ليُبيِّنَ أنَّ الَّذين وَعَد موسى ﷺ أن يَكتب لهم الرَّحمةَ الَّتي وصفَها جلَّ ثناؤه بقوله: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾، هم أمَّةُ محمَّدٍ ﷺ؛ لأنَّه لا يُعلَم للّهِ رسولٌ وُصِفَ بهذه الصِّفة "الأمِّيِّ" غيرُ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ [2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَتَّبِعُونَ﴾: من الجذرِ اللُّغوي: (تبع)، وَهُوَ التُّلُوُّ وَالْقَفْوُ، يُقَالُ: تَبِعْتُ فُلَانًا؛ إِذَا تَلَوْتُهُ، وَأَتْبَعْتُهُ إِذَا لَحِقْتُهُ، وَالْأَصْلُ وَاحِدٌ[3]، وهو: "لحُوق الشَّيءِ بمتقدِّمٍ أو سابقٍ بلا فصل مع رقَّةٍ ولينٍ"[4]، ومعنى يتَّبعون: يقتدون به تعبُّدًا.

2) ﴿ٱلۡأُمِّيَّ﴾: مِن الجذر اللُّغوي: (أمم)، وأصله من الأمِّ،

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 15/380.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 13/161.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (تبع).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (تبع).

و"الأُمِّيُّ: الذي لا يكتب "نسبوه إلى "ما عليه جَبَلَتْهُ أمُّه "يقصدون النِّسبة إلى الأُمِّ، والدقيق أن يُنسَب إلى عِلَّة تسميةِ الأم: أنَّها الأصل الجامع، أي: هو على أصلِ فطرته، كما أنَّه يمكن أن يُلحَظَ في الأُمِّيِّ الذي لا يَكتُبُ أنَّه مجُتمِعُ القلبِ، لم تَغزُ قلبَه (أي: لم تَشْقُقْهُ وتَدخلْهُ) رموزُ الكتابة وغيرها من العلوم - التي تُكتَسب بالتعلُّم المتعارف، كما لم تتوزَّع قلبَه المذاهبُ المختلفة، فبقيت نفسُه ملتئمةَ الشَّمل، وبهذا يكون صفةَ كمالٍ، نظرًا لاجتماع النَّفس وكمال الفطرة وصفائها ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ﴾[1] والمرادُ به الرَّسولُ ﷺ ووصفُه بالأمِّيَّة فضيلةٌ له؛ لاستغنائه بِحِفْظِهِ واعتمادِه على ضمانِ الله له بقولِه: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾ [الأعلى: 6][2].

3) ﴿ٱلۡخَبَـٰٓئِثَ﴾: مِنَ الجذرِ اللُّغوي (خبث)، يدلُّ على خِلَافِ الطَّيِّب، يُقَالُ: خَبِيثٌ، أَيْ: لَيْسَ بِطَيِّبٍ[3]، ما يُستخبثُ حِسًّا، كالدَّم، والميتةِ، ولحم الخنزير، أو ما يُستخبَثُ حُكمًا، كالرِّبا، والرَّشوة، ونحوهما[4].

4) ﴿وَيَضَعُ﴾: من الجذر اللُّغوي (وضع)، وهو أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخَفْضِ لِلشَّيْءِ وَحَطِّهِ[5]، يُزيل، ويُسقِط، ويُبطِل، وقوله: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ﴾ يحطُّ عنهم أثقالَ التَّكليف[6].

5) ﴿إِصۡرَهُمۡ﴾: مِنَ الجذر اللُّغوي (أصر)، وهو أَصْلٌ وَاحِدٌ يَتَفَرَّعُ مِنْهُ أَشْيَاءُ مُتَقَارِبَةٌ، فَالْأَصْرُ الْحَبْسُ وَالْعَطْفُ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، والإصرُ: العهدُ المؤكَّدُ الَّذي يُثَبِّطُ ناقضَه عن الخيراتِ والثَّواب[7]، ويُعَبَّرُ به عن الثِّقْل الَّذي يأصِرُ صاحبَه، أي: يحبِسُه عن الحراك لِثقلِه، والمرادُ: التَّكاليفُ الصَّعبةُ، كقتْلِ النَّفسِ في توبتِهم[8].

6) ﴿وَٱلۡأَغۡلَـٰلَ﴾: جمع غُلٍّ - بضم الغين - وهو إطارٌ من حديد، من الجذر اللُّغوي (غلل)، أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى تَخَلُّلِ شَيْءٍ، وَثَبَاتِ شَيْءٍ، كَالشَّيْءِ يُغْرَزُ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ

(1) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤَصَّل: (أمم).
(2) الرّاغب، المفردات: (أمَّ).
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (خبث).
(4) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/610.
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وضع).
(6) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 1/94.
(7) الرّاغب، المفردات: (أصر).
(8) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 1/610.

الْعَرَبِ: غَلَلْتُ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ؛ إِذَا أَثْبَتُّهُ فِيهِ[1]، ومنه الغُلُّ يُجعَلُ في رقبة الأسيرِ والجاني، ويُمسكُ بسيرٍ من جلدٍ أو سلسلةٍ من حديد بيدِ المُوكَلِ بحراسة الأسيرِ، ويُستعارُ الغلُّ للتَّكليف والعمل الَّذي يؤلِمُ، ولا يُطاق[2].

7) ﴿وَعَزَّرُوهُ﴾: من الجذر اللُّغوي (عزر)، الْعَيْنُ وَالزَّاءُ وَالرَّاءُ كَلِمَتَانِ: إِحْدَاهُمَا التَّعْظِيمُ وَالنَّصْرُ، وَالْكَلِمَةُ الْأُخْرَى جِنْسٌ مِنَ الضَّرْبِ، فَالْأُولَى: النَّصْرُ وَالتَّوْقِيرُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: 9]، وَالْأَصْلُ الْآخَرُ التَّعْزِيرُ، وَهُوَ الضَّرْبُ دُونَ الْحَدِّ[3]، ويمكن ردُّه إلى الأصل الأوَّل؛ حيث إنَّه نَصْرٌ للدِّين وتعظيمٌ لأمره[4]، والتَّعزيرُ: النُّصرةُ مع التَّعظيم.

8) ﴿وَنَصَرُوهُ﴾: من الجذر اللُّغوي (نصر)، أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِتْيَانِ خَيْرٍ وَإِيتَائِهِ[5]، ومنه النُّواصرُ: مجاري الماء إلى الأوْديةِ، والنَّاصِرُ يجيءُ من مكان بعيدٍ - مِيلٍ أو نحوه - ثم تَمُجُّ النَّواصرُ في التِّلاع (مجامع المياه)[6]، "والنَّصر والنُّصرة: الإعانةُ والمنعةُ"[7]، ومعنى ﴿وَنَصَرُوهُ﴾: أعانوهُ على نَيل الظَّفَرِ والغلبةِ والتَّمكينِ، ومنعوهُ من أن يُنَال من عدوِّه.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

اتِّباعُ الرَّسولِ ﷺ، سبيلُ رحمةِ اللهِ وهدايتِه، والفلاحِ في الدُّنيا والآخِرة

بيَّن اللهُ تعالى في هذه الآية بقيَّةَ صفاتِ الَّذين وسعَتهم الرَّحمةُ، وهم الَّذين يتَّبعون الرَّسولَ النَّبيَّ الأمِّيَّ الَّذي لا يقرأُ، ولا يكتبُ، وهو محمَّد ﷺ الَّذي يجدون وصفَه مكتوبًا عندهم في التَّوراة والإنجيلِ،

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (غلّ).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/137.
(3) ابن فارس، مقاييس اللغة: (عزر).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤَصَّل: (عزر).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (نصر).
(6) ابن منظور، لسان العرب: (نصر).
(7) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: 4/183.

يأمرُهم بكلِّ خيرٍ، وينهاهم عن كلِّ شرٍّ، ويحلُّ لهم الأشياءَ الَّتي يستطيبُها الطَّبعُ منَ المطاعمِ والمشاربِ والمناكحِ، ويُحرِّمُ عليهم الأشياءَ الَّتي يستخبثُها الطَّبعُ كالدَّم والميتة، ويزيلُ عنهم الأثقالَ والشَّدائدَ الَّتي كانت عليهم، فالَّذين صدَّقوا برسالتِه، وآزروهُ، وأيَّدوه، ونصروه على أعدائه، واتَّبعوا القرآنَ الَّذي أُنزِلَ معه هم الفائزون دونَ غيرِهم ممَّن لم يؤمنوا بهِ.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

دَلالةُ فصْلِ هذه الآيةِ عمَّا قبْلَها:

كمالُ الاتِّصالِ بين مَطْلعِ الآيةِ، والفاصِلةِ قبْلَه

فُصِلَ الاسمُ الموصولُ هنا؛ لأنَّه بيانٌ مُستأنفٌ للموصول الأخير أو للموصولين اللَّذين قبلَه معًا، وهم الَّذين يتَّقون، ويؤتون الزَّكاةَ، والَّذين يؤمنون بالآيات"[1]، ولو وصلَهُ بالعطفِ؛ لكان مغايرًا لهما في المصادقِ لا في المفهوم، فَمَعْنَى الفصلِ اتِّحادُ الموصولاتِ الثَّلاثةِ في المفهوم والمصادَق جميعًا.

وممَّا يؤكِّدُ ذلك أنَّ بين قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾، وما قبلَهُ، كمالَ اتِّصالٍ؛ إذ هو نعتٌ له أو بدلٌ منه كلٌّ أو بعضٌ على حذفِ العائدِ، أي: الَّذين يتَّبعون منهم، أو مفعولٌ لعامل محذوفٍ على المدحِ.

سِرُّ تَكرارِ اسْمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾:

تَكرارُ الموصولِ، زيادةُ تقريرٍ وإيضاحٍ، وإفادةُ للاسْتِقلالِ في الوصْفِ

تكرارُ الموصول لإفادةِ أمرين: زيادةِ التَّقريرِ والإيضاحِ، وإفادةِ الاستقلال في الوصف، ذلك أنَّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ تعلَّقَ بعملِ بني إسرائيل بتكاليف الشَّرعِ زمنَ موسى عليه السلام وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ أفادَ عملَ بني إسرائيل بآياتِ الوحي كافَّةً، فلا يؤمنون ببعض الكتابِ، ويكفرون ببعضٍ، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ﴾ واردٌ فيما يجبُ على بني إسرائيلَ مِن اتِّباع الرُّسل

(1) محمد رضا، المنار: 9/193.

كافَّةً، فلا يفرِّقون بين أحدٍ مِن رسلِه، فمَن أدركَ بعثةَ الرَّسول منَ اليهود والنَّصارى؛ وجبَ عليه الإيمانُ به واتِّباعُه، لكون اتِّباعِه مُقتضى إيمانِهم بكتابِهم الَّذي بَشَّر بهِ، فاتِّباعُه فرعٌ عنِ اتِّباعهم لكتابِهم والعكسُ، ومَن لم يدركْه اعتقدَ الإيمانَ به لورود الخبرِ بمجيئِه.

سِرُّ اخْتِيارِ الفعْلِ ﴿يَتَّبِعُونَ﴾:

الإيمانُ القلبيُّ لا بدَّ من تأييدِهِ بالإيمانِ العَمليِّ

أوثرَ لفظُ الاتِّباعِ هنا، وفي غيرِهِ الطاعةِ؛ لما في الاتِّباع من مَعْنى الطَّاعة وزيادة، فهو لحُوق الشيءِ بمتقدِّمٍ أو سابق بلا فصلٍ (مع رقَّة ولينٍ)[1]، ففيه دلالةٌ على مدْحِ التَّابعِ والمتبوع معًا، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الإيمانَ القلبيَّ لا بدَّ من تأييْدِهِ بالإيمان العمليِّ، فلا يكفي الاعتقادُ المجرَّدُ، ولو قال: يطيعون، فلا يَلزم منه المحاكاةُ والمحاذاةُ للرَّسول تعبُّدًا؛ لأنَّ الاتِّباع يشتركُ مع الطَّاعة في إفادةِ الانقيادِ، ويزيدُ عليها في أنَّه ينفي اتِّباعَ الهوى مع الطَّاعة، والطَّاعةُ لا يلزمُ عنها ذلك، ولو قال: (يصدِّقون)؛ لكان نصًّا في الدَّلالة على فِعل القلبِ مِنَ التَّصديق، وهذا لا يلزمُ منه إفادةُ الاتِّباعِ والطَّاعة.

سِرُّ البَدْءِ بوصْفِ الرَّسولِ، بالرِّسالةِ والنّبوّةِ والأميّةِ:

البَدْءُ بوصفِ الاتِّباعِ، تصديقٌ لـه وتثبيتٌ، وتعريضٌ بأهْلِ الكتابِ

قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾، وفيه أنَّ البَدءَ بذلك هو بَدءٌ بالوصف الأخصِّ؛ لإفادة استقلالِ الرَّسول ﷺ بكتابٍ مُرسَلٍ يَنسخُ ما قبلَهُ، ويُصدِّقُ عليه، وتسجيلٌ على أهل الكتابِ بالتَّحريف، حيث حذفوا هذا الوصفَ؛ ليصيرَ كلامُ التَّوراةِ صادقًا بمَن أتى بعدَ موسى من أنبياءِ بني إسرائيل[2].

ويُضاف إلى ذلك في سرِّ تقديمِ وصفِ الرَّسول، أنَّه قُدِّم لشرفِهِ ولتقديم إرسالِ اللّهِ له على تبليغه.

(1) جبل، المعجم الاشتقاقي المؤَصَّل: (تبع).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/133.

سِرُّ الجمْعِ بين وصْفَي ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ﴾:

تعليلُ اتِّباعِ الرَّسولِ بأجمْعِ الأسبابِ، وأدْعَى المُقْتَضَياتِ إليه

الجمعُ بين وصفي الرَّسول والنَّبيِّ لِغَرَضَين: الأوَّل: ليقعَ الاتِّباعُ المذكورُ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾ منوطًا بأجمع الأسبابِ وأَدْعَى المقتضيات إليه، بالجمْعِ بين الملزوم ولازِمِه، والتَّنصيصِ عليهما معًا، وعدمِ الاكتفاء بأحدهما، فَاسْتَوْفَى الأوصافَ ليقطع الرِّيبةَ والظَّنَّ في شأن اتِّباعه، فيكون اتِّباعًا مقطوعًا به محمولًا على دواعيه الوافية وأسبابه الكاملة[1].

الثَّاني: لِتَتَحقَّقَ به الوُصْلَةُ بين اللهِ والخلْق، فـ"﴿ٱلرَّسُولَ﴾ هو الَّذي أرسلهُ اللهُ تعالى لِتبليغِ الأحكام، و﴿ٱلنَّبِيَّ﴾ هو الَّذي أنْبَأَ الخلْقَ عنِ اللهِ، فالأوَّل تُعتبَر فيهِ الإضافةُ إلى اللهِ، والثَّاني تُعتبرُ فيه الإضافةُ إلى الخلْقِ، وقدَّمَ الأوَّلَ عليه لشَرَفِه، ولتَقَدُّمِ إرسالِ اللهِ له على تَبليغِه"[2].

وممَّا يُذكَرُ في سرِّ الجمعِ بينهما أنَّ كلَّ لفظٍ منهما لهُ دلالتُهُ: فالنَّبيُّ هو الَّذي يُنْبِئُ الخلقَ عنِ اللهِ تعالى والرَّسولُ هو الَّذي أرسلَهُ اللهُ لتبليغ الأحكام؛ فالنُّبوَّةُ تُعتبَرُ فيها الإضافةُ إلى الخلقِ، والرِّسالةُ تُعتبَرُ فيها الإضافةُ إلى اللهِ تعالى[3] ومنه أيضًا الرَّدُّ على اليهود الَّذين بدَّلوا وصفَ الرَّسول، وعبَّروا عنه بالنَّبيِّ لِيصدُقَ على أنبياءِ بني إسرائيل[4].

سِرُّ الوصْفِ بلفْظِ: ﴿ٱلْأُمِّيَّ﴾:

الوصفُ بالأمِّيِّ شاهِدٌ على صِحَّةِ رِسالتِه ونُبوَّتِه

قوله تعالى: ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾، الوصفُ فيه بالأمِّيِّ مَسوقٌ مساقَ الحجَّةِ لِلوَصفَين قبلهُ، أي: مَنْ يرتابُ في كونهِ رسولًا نبيًّا،

(1) الآلوسي، روح المعاني: 5/75، والقاسميّ، محاسن التّأويل: 5/194.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 5/75.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 9/79.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/132.

فشأنُ أمِّيَّته ثابتٌ واقِعًا وخبرًا في كتاب بني إسرائيلَ، فلا يمتارون فيه، ومَن كان أمِّيًّا لا يقرأ ولا يكتب، فأنَّى له بآياتٍ يسوقُها، وقرآنٍ يتلوه إلَّا أن يكونَ رسولًا نبيًّا يُوحَى إليه[1].

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ كمالَ علمِه مع أمِّيَّته إحدى معجزاته؛ لأنَّ الأُمِّيَّةَ بالنِّسبة للرَّسول ﷺ صفةُ مدحٍ، ولغيرِه صفةُ ذمٍّ؛ كصفة التَّكبُّرِ للهِ مدحٌ ولغيره ذمٌّ[2].

وممَّا يؤكِّدُ ذلك أيضًا ما ذكره ابنُ عاشورٍ بقوله: "والأمِّيَّةُ وصفٌ خصَّ اللهُ به مِن رُسله محمَّدًا ﷺ إتمامًا للإعجاز العلميِّ العقليِّ الَّذي أيَّدَه اللهُ به؛ فجعلَ الأمِّيَّةَ وصفًا ذاتيًّا له؛ ليتمَّ بها وصفُهُ الذَّاتيَّ، وهو الرِّسالةُ، ليظهرَ أنَّ كمالَه النَّفسانيَّ كمالٌ لدنيٌّ إلهيٌّ لا واسطةَ فيه للأسبابِ المتعارفةِ للكمالات[3].

دَلالةُ تأخيرِ وصْفِ ﴿ٱلْأُمِّيَّ﴾ على الرِّسالةِ والنُّبوَّةِ:

الأمِّيَّةُ في النّبيِّ آيـةٌ مُـعـجِـزَةٌ، وفي سائرِ البشرِ مَذمّةٌ ومَنقصةٌ

قوله تعالى: ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾، وفيه أخَّر الوصفَ بـ﴿ٱلْأُمِّيَّ﴾ لتعلُّقِ الاتِّباع بكونه رسولًا نبيًّا، لا بكونه أمِّيًّا، وهو تعقيبٌ بما يدفعُ الوهمَ، فقد يُقال: إنَّ وصفَ الرِّسالةِ والنُّبوَّة حاصلٌ له من كسبٍ ذاتيٍّ، فعقَّب بوصفِ الأمِّيِّ ليدلَّ على أنَّهما محضُ مدَدٍ سماويٍّ، وأنَّ اجتماعَهما له مع الأمِّيَّة من خوارقِ العاداتِ، كالجمْع بين الضِّدَّين[4].

وفيه إشارةٌ إلى بقاء صفةِ الأمِّيَّةِ في حقِّهِ ﷺ وأنَّها لم تتغيَّر، وفي ذلك ردٌّ على الَّذين يقولون بزوال الأمِّيَّة عنه ﷺ لأنَّ الأمِّيَّةَ فيه آيةٌ مُعجِزَةٌ.

(1) القشيريّ، لطائف الإشارات: 1/577.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 9/79.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/133.
(4) النّيسابوريّ، غرائب القرآن: 3/329.

سِرُّ الاقْتِصارِ على هذه الصِّفات، دونَ غيرِها:

شُهـرةُ الـرَّسـولِ عند أهلِ الكتابِ بهذه النُّعوتِ

ذِكْرُ النَّبيِّ ﷺ بهذه الأوصاف الثَّلاثة: ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ - ولم تجتمِعْ هذه الصِّفاتُ في القرآن إلَّا في تلك الآية والَّتي بعدها - مع قوله بعده: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ تدلُّ على أنَّه - صلَّى اللَّه عليه وآله وسلَّم - كان مذكورًا فيهما مشهورًا عندَهم بهذه الأوصافِ الثَّلاثةِ، ولولا أنَّ الغرضَ من توصيفِه بهذه الثَّلاثةِ هو تعريفُه بما كانوا يعرفونَهُ به منَ النُّعوت المذكورةِ له في التَّوراة والإنجيل؛ لَمَا كان لِذِكر الثَّلاثة: ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ فائدةٌ.

ويُذكَرُ في ذلك أيضا أنَّه لم يُرسِل نبيًّا أُمِّيًّا إلَّا نبيَّنا ﷺ فصار الجمعُ بين النُّبوَّة والأمِّيَّة كاللَّقبِ له اشتُهِرَ بها.

دَلالةُ ذِكْرِ اسمِ الموصولِ، في قولِه: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ﴾:

دَلالـةُ المـوصـولِ على التَّشْخيصِ والتَّعْيينِ

التَّصريحُ بالموصول فيه إيماءٌ إلى العِلَّةِ الباعثةِ لهم على اتِّباعه، أي: يتَّبعونَه؛ لأنَّه الَّذي يجدونه مكتوبًا.. والموصولُ يفيدُ "وصفَه لهم مُشخَّصًا، وحين يَصِفُه مُشخَّصًا، فهذا أوضحُ منَ الخبر عنه بكلام"[1]، ليجتمعَ بذكرِ الموصولِ الوصفُ بما يفيدُ حضورَهُ بشخصِه ذاتًا وحضورَه بوصفِه خبرًا.

دَلالةُ اصْطِفاءِ الفعْلِ ﴿يَجِدُونَهُۥ﴾:

الـتَّـعْـبـيرُ عـن أَقومِ البشاراتِ، بأنْسَبِ العِباراتِ

أصلُ مادَّةِ (وجد): إصابةُ ذاتِ الشَّيءِ، والعثورُ عليه في الحيِّز[2]، فالتَّعبيرُ بـ(وَجَدَ) يدلُّ على ثلاثة أشياء: العثورُ والتَّحصُّلُ، الحَيِّزُ، شيءٌ ذو بالٍ، فالأوَّلُ: الحدَثُ، والثَّاني: الظَّرف، والثَّالث: المفعولُ، ومعاني هذا التَّركيب مُتحقِّقةٌ في هذا السِّياق، فأهلُ الكتاب يتحصَّلون، ويعثرون على النَّبيِّ ﷺ بوصفِه المطابق - وهو شيءٌ

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 7/4382.
(2) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وجد).

ذو بالٍ وشأن – في توراتهم وإنجيلهم اللَّذين هما حيِّزٌ وحِرزٌ لتلك البشارةِ به، فعبَّرَ عن أقوم البشاراتِ بأنسبِ العباراتِ.

وممَّا يُذكَرُ أيضًا، أنَّ الفعلَ ﴿يَجِدُونَهُۥ﴾ يؤدِّي وظيفةً لا يؤدِّيها غيرُه، وذلك لأنَّه يتعلَّقُ بوجدان صفاتِه ونعوتِه الَّتي لا يشبَهُهُ فيها غيرُهُ، والموجودُ هو النَّعتُ والصِّفةُ ﴿مَكْتُوبًا﴾، فإنَّ الذَّاتَ لا تُكتب[1].

دَلالةُ التَّعْبيرِ باسْمِ المفعولِ: ﴿مَكْتُوبًا﴾:

صِيغةُ المفعولِ تَدلُّ على تَزامُنِ الـثُّـبـوتِ مع الحُدوثِ

لإفادةِ الثُّبوت بعدَ الحدوثِ، أي: الوصفُ المذكورُ ثابتٌ مُتحقِّقٌ لازمٌ، لا ينفكُّ عن كونهِ مكتوبًا مُستقرًّا، وجاريًا مُستَمِرًّا، فالتَّعبيرُ بصيغةِ المفعول يفيدُ الحدوثَ في الماضي، والثُّبوتَ في الحاضر، والاستمرارَ في المستقبل[2]، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ صفاتِه ونعوتَه ﷺ كتبها ربُّ العزَّةِ في اللَّوحِ المحفوظِ.

دَلالةُ الفصْلِ بجُملةِ: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ﴾:

لـيـس المُـبـاشِـرُ المُعايِنُ، كالمُخبَرِ السَّامِعِ

الفصلُ غرضُه التَّسجيلُ عليهم بإسنادِ ﴿يَجِدُونَهُۥ﴾ إليهم، وهو ما يقتضي مُباشرتَهم لسببِ المعرفةِ واليقينِ بذواتِهم، وليس من طريق غيرِهم، أي: هم يباشرون معرفةَ ذلك، ويجدونه بأنفسِهم. وممَّا يُذكَرُ أيضًا في دلالةِ الفصلِ الرَّدُّ على أهل الكتابِ في محاولةِ طمسِ الحقيقةِ، وتغييرِ المكتوبِ، فكأنَّ قولَه: ﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ﴾ المقصودُ به أهل الكتاب دون غيرهم منَ العربِ الَّذين لا علمَ لهم بنبوَّتِه ﷺ سابقًا.

فائِدةُ التَّعْبيرِ بالظَّرفيَّةِ، في قولِه: ﴿عِندَهُمْ﴾ دونَ (فيه):

إقـامـةُ تَسجيلِ الحجَّةِ عليهم، مـن مـقـاصِـدِ السِّياقِ وبَيانِه

التَّعبيرُ بالظَّرفيَّةِ يفيدُ الحضورَ والاستقرارَ وعدمَ الغيابِ والبعدِ[3]، وهو بِناءٌ على قوله: ﴿يَجِدُونَهُۥ﴾؛ لتأكيدِ مَعْنَى المباشرةِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/132.
(2) فاضل السّامرائي، معاني الأبنية، ص: 52.
(3) ابن هشام، مغني اللّبيب، ص: 206.

المفهومِ منهُ، أي: يجدونه بأنفسِهم حالَ كونهِ حاضرًا ومُستقرًّا عندهم، ملتصقًا بهم، والعنديَّةُ هنا محسوسةٌ ومعقولةٌ؛ لأنَّ الكتابةَ مشهودةٌ بحروفها، معقولةٌ بمعانيها، فتحقَّقَ فيها العينُ والمعنى.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالضَّمير (هم) عن أهْلِ الكتابِ:

دَلالـةُ الإثْـيـانِ بـالـتَّـوراةِ والإنجيلِ، ولم يَكْتفِ بالكلامِ على أتْباعِهما

عبَّرَ بالضَّميرِ (هم) عن أهل الكتابِ في قوله تعالى: ﴿عِندَهُمْ﴾، ولم يقُل عند أهل الكتابِ؛ لأنَّهم بتحريفِهم لصفاتهِ ﷺ المذكورةِ عندهم في كتابِهم لا يستحقُّون أن يوصفوا بأنَّهم أهلُ كتابٍ، لذا عبَّرَ عنهم بضمير الغَيبة لتغييبهم حقيقةَ نبوَّته ﷺ فكان التَّعبيرُ بضمير الغَيبة جزاءً وفاقًا على ما فعلوا. كما أنّه ذكر التَّوراة والإنجيل، ولم يكتفِ بالكلام على أتباعِهما في قوله تعالى: ﴿عِندَهُمْ﴾؛ بل قال: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾:

تعيينًا لمتعلَّقِ العنديَّةِ وموضِعِها، ونصًّا على حيِّزِ المكتوبِ وَمكانِهِ.

دَلالةُ الجمْعِ بين التَّوراةِ والإنجيلِ:

تقريرُ البُرهانِ العقليِّ، على إمْكانيَّةِ الوحْيِ وحُدوثِهِ

جريًا على عادة البشيرِ في تنزيل الإخبارِ بالبُشرى الَّتي لم تقع منزلةَ الواقعِ الحاصلِ، لجزْمِه المُتحقِّقِ زمنَ الإخبارِ بها، فنزَّل الجزْمَ بها منزلةَ وقوعِها، فالإنجيلُ هو بُشرى التَّوراة، كما أنَّ القرآنَ والرُّسولَ هما بُشرى التَّوراة والإنجيل، ولتقريرِ أنَّ الإنجيلَ كما يكون مُصدِّقًا لمَا بين يديه منَ التَّوراة، ومكمِّلًا لها، ويحصُلُ قَبولُهم بذلك، فليس بِدَعًا أن يأتي الرَّسولُ النَّبيُّ الأمِّيُّ مُبشِّرًا به فيهما، ومُصدِّقًا ومُكمِّلًا لهما، فليس غريبًا في مُقْتَضَى العدلِ والحكمةِ أن يأتيَ الوحيُ يُصدِّقُ بعضُه بعضًا، ويبشِّرَ بعضُه ببعضٍ، ويتلو بعضُه بعضًا، وفيهِ تعريضٌ بانفصامِهم في المعيار، وغلوِّهم في الظَّنِّ والتَّناقضِ، والبغي والاستكبار.

ومن دلالاتِ الجمعِ بين التَّوراةِ والإنجيلِ مع الاقتصارِ عليهما

ذِكرُ ما " يَعتدُّ بهما بنو إسرائيل سابقًا ولاحقًا، وكأنَّه لهذا المعنى اقتصر عليهما، وإلَّا فهو - صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم - مكتوبٌ في الزَّبور أيضًا"[1].

وفيه إشارةٌ إلى وحدةِ الدِّين السَّماويِّ في الإخبار عن نبوَّته ﷺ وأنَّ ما وقع منَ اليهودِ والنَّصارى هو من بابِ تحريفِ القولِ عن مواضعِه.

سِرُّ العُدولِ عنِ التَّعبيرِ بأهْلِ الكتابِ، إلى ذِكْرِ الكتابِ:

الـكـتـابُ أشـدُّ وَثَـاقَـةً من صاحِبِهِ؛ لأنّه وحْيُ الله المنزَّلُ إلى كافّةِ البشرِ

لم يذكرْ أهلَ الكتابِ، وذكرَ كتابيهما: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾؛ لأنَّ الكتابَ هو محلُّ الكتابةِ المقصودةِ، ولأنَّ الكتابَ أكثرُ وثاقةً من أهله؛ لأنَّهم إذا كتموا، ولم يبيِّنوا؛ ظلَّ الكتابُ مُشتمِلًا على البيان بالمكتوبِ فيه، ولأنَّ الآيةَ مَسوقةٌ في حيِّزِ الجوابِ على موسى عليه السلام ولمَّا يرثوا علمَ التَّوراة، فضلًا عن أنَّ الإنجيلَ لم يكن بعدُ، فلم يكن وصفُ أهلِ الكتاب حاصلًا لهم، فرُوعِي المقامُ في ذلك، ورُوعِي القصدُ من ذكر الكتابِ لكونهِ موضعَ الكتابةِ، وليس أهلُ الكتاب بموضعٍ لها.

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ بعضَ علماءِ أهلِ الكتابِ ليسوا أُمناءَ على كتاب اللهِ المقدَّسِ، لمَا وقعَ منهم من تحريفٍ وتبديلٍ وإنكارٍ، أمَّا شأنُ الكتبِ السَّماويَّةِ؛ فهي على براءتِها الأصليَّةِ من إثباتِ نبوَّته ﷺ.

دَلالةُ فصْلِ جُملةِ: ﴿يَأْمُرُهُم﴾ عمَّا قبْلَها:

بَلاغةُ النَّظْمِ في تحوُّلاتِه، ودَلالةُ عـنـاصـرِه على مُؤدّاهُ العامِّ

الانتقال في قوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ جاء للدَّلالةِ على الرَّسول ﷺ بشريعتِه، بعد ما دلَّ سبحانه عليه ﷺ بأوصافه في نفسه وفي الكتب الإلهيَّة[2]، أو الفصل " لتفصيل بعض أحكام الرَّحمةِ الَّتي وعد فيما سبق بكتْبِها إجمالًا"[3]، "فالكلامُ مُستأنفٌ لا محلَّ له من الإعراب"[4]، ويصحُّ أن تكونَ الجملةُ تفسيرًا

(1) الآلوسي، روح المعاني: 5/76.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/117.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 5/76.
(4) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/279.

وبيانًا للمكتوب في قوله: مكتوبًا، أي: ماكُتِب كذا وكذا، فالَّذي "يجدونه مكتوبًا عندهم؛ أنَّه يأمرُهم بالمعروف"[1].

سِرُّ العُدولِ عنِ الاسميَّةِ إلى الفعليَّةِ:

في قوله تعالى: ﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ عدلَ عن الاسميَّة إلى الفعليَّة لأمور:

الـدَّلالـةُ على الخيرِ، والتَّحذيرُ مِـنَ الشَّـرِّ، أمرٌ مُتجدِّدٌ باطِّرادٍ

أوَّلًا: الأمرُ بالمعروف والنَّهيُ عنِ المنكر صِفةُ مزاولةٍ بحسب المقتضى، والحالُ الأصليَّةُ للإنسان أنَّه منفكٌّ عن ملابسةِ الأمرِ بالمعروف والنَّهي عنِ المنكر، فمزاولةُ الأمرِ والنَّهي طارئةٌ يُحدِثُها الإنسانُ بسببٍ عارضٍ ومقتضًى، وهو وصفٌ مُتعدٍّ للآخر، ولآخرُ متباينٌ ومُتنوِّعٌ، فهي صفةٌ منْتَقِلةٌ ومتباينةٌ بحسب تباينِ مُتعلَّقِها ودواعيها، وهذا يقتضي التَّجدُّدَ والحدوثَ، فكان الأنسبُ الفعلَ دون الاسم.

ثانيًا: مُحدِّداتُ الأمرِ بالمعروف والنَّهي عنِ المنكَر مُتحقِّقةٌ بالوحي والتَّنزيل، وإعلامُ الوحي بذلك مُتجدِّدٌ يحصلُ شيئًا فشيئًا، ومرَّةً بعدَ مرَّةٍ، فكان التَّعبيرُ بالفعل أليقَ؛ إذ كيف يكونُ معنى الوصف ثابتًا له في كلِّ حالٍ وزمانٍ، وهو لا يأمرُ، ولا ينهى إلَّا بعد إعلام الوحي له بما يأمرُ، وينهى، وما ينطقُ عنِ الهوى إن هو إلَّا وحيٌ يُوحى؟ فإذا كان ذلك كذلك، فكيف يكون ذلك وصفًا ثابتًا، وهو مرتبطٌ بطروءِ الوحي إليه؟ واسم الفاعل وإن كان يدلُّ على الاستقبال كالفعل المضارع المستعمل هنا، إلَّا أنَّ "الفرقَ بينه وبين استعمالِ المضارعِ هو أنَّ الأمرَ في اسم الفاعل كأنَّه قد تمَّ، وثبَتَ وصفًا لصاحبِهِ"[2].

ثالثًا: النَّبيُّ ﷺ في موضع القدوةِ لقومِهِ الموصوفين في أوَّلِ الآيةِ

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 15/381.
(2) فاضل السّامرائي، معاني الأبنية، ص: 45.

باتِّباعه، ومن ذلك أن يتَّبعوه في الأمر بالمعروفِ، والنَّهي عنِ المنكَر، وليس مرادًا منهم أن يكونَ الوصفُ قائمًا بهم راسخًا فيهم، ولو مدَّةً منَ الزَّمن، بل المقصود أن يكونَ الوصفُ صادرًا عنهم، ولو لم يتحقَّقوا بحقيقتهِ، ليحصلَ القدرُ الضَّروريُّ الواجبُ في التَّناصحِ والدَّلالةِ على الخير والتَّحذيرِ منَ الشَّرِّ، ولو عبَّرَ بالاسميَّة هاهنا؛ لَمَا صحَّ لأحدٍ من أتباع الرَّسولِ أن يزاولَ الأمرَ بالمعروف والنَّهي عنِ المنكَر إلَّا أن يكونَ مُتحقِّقًا بما يأمر، أو ينهى قبلَ مزاولتِه ظاهرًا.

قالَ الرَّازيُّ: "الاسمُ له دلالةٌ على الحقيقةِ دونَ زمانِهَا، فإذا قلت: زيدٌ مُنطلِقٌ، لم يُفِدْ إلَّا إسنادَ الانطلاقِ إلى زيدٍ، وأمَّا الفعلُ؛ فله دلالةٌ على الحقيقةِ وزمانها، فإذا قلت: انطلقَ زيدٌ؛ أفادَ ثبوتَ الانطلاق في زمان معيَّنٍ لزيد، وكلُّ ما كان زمانيًّا؛ فهو مُتغيِّرٌ، والتَّغيُّرُ مُشعِرٌ بالتَّجدُّدِ، فإذًا الإخبارُ بالفعلِ وراءَ أصل الثُّبوتِ كونَ الثَّابتِ في التَّجدُّدِ، والاسمُ لا يفيدُ ذلك"[1].

سِرُّ اخْتِيارِ قولِه: ﴿يَأْمُرُهُم﴾ دون (يدعوهم):

الإشـــارةُ إلى وُجـــوبِ الأمْـــرِ بـــالمـــعـــروفِ، والنَّهْيِ عنِ المنكَرِ

أوثِرَ استعمالُ لفظِ الأمرِ للدَّلالة صراحةً على وجوبِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكر، ولبيان مكانتهِ في هذه الأمَّة، حيث إنَّه من خصائصِها ومميِّزاتها.

ولم يُستعمل لفظُ الدَّعوة هنا لدَفْع توهُّم التَّخييرِ أو الإباحةِ في شأن المعروفِ والمنكَر، ولتعيين الإيجابِ والحظرِ في تعاطي كُلٍّ، فاستعمالُ لفظِ الدَّعوةِ أجنبيٌّ بدلالتِه العامَّةِ أن يقترنَ بالمعروف؛ لأنَّ الدَّعوةَ في أصلها لا تقتضي إيجابًا إلَّا بقرينةٍ، بل أصلُها مُستعمَلٌ للنَّدب والتَّحضيض من غير إلزامٍ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالفعلَيْن: ﴿يَأْمُرُهُم﴾ و﴿وَيَنْهَىٰهُمْ﴾:

يدلُّ على دخول أهلِ الكتابِ في موقع خطابِ الرَّسولِ ودعوتِه،

(1) الفخر الرّازيّ، نهاية الإيجاز، ص: 80.

فهو وإن كان مبعوثًا للنَّاس كافَّةً إلَّا أنَّهم مقصودون بدعوتهِ ﷺ باعتبارهم أهلَ الكتابِ الَّذي بشَّرَ بهِ، وجاءَ هو مُصدِّقًا لهُ.

دُخـــولُ أهـلِ الكتابِ في مواقِعِ خِطابِ القرآن، ودلالَتِه

سِرُّ اخْتِيار لفْظِ ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾:

المعروفُ أعمُّ منَ العُرف، من حيث إنَّ الأخيرَ دالٌّ على الحالة الظَّاهرةِ والجليَّةِ في الوصف، وأمَّا المعروفُ؛ فليس كلُّه كذلك، بل قد يكتنفُ المعروفَ وجهٌ من وجوهِ الخفاءِ، فلا يدركُهُ كلُّ أحدٍ استقلالًا، بخلاف العُرف، ولذا جاءَ الأمرُ بالمعروف مقترنًا بالنَّهي عن المنكرِ في كلِّ القرآن: ﴿يَأۡمُرُهُم بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَىٰهُمۡ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾؛ لأنَّ الأمرَ بالمعروف مُتعلِّقٌ بالتَّفصيل والتَّشريع والدَّلالة على الأحكام، وهذا ممَّا يكتنفُه الإبهامُ والخفاءُ في بعض أفرادهِ وآحادهِ، ولذا قد يقعُ الخلافُ في تقريرِ فروعِه، ويفتقرُ إلى بيانهِ وتجديدِ الأمرِ والتَّواصي به؛ لأنَّه قد يُنسَى، ويُختلطُ أمرُه، ولو كان كلُّ معروفٍ ظاهرًا بحيثُ لا يلتبسُ في شيءٍ من وجوهِه ومجالاته؛ لَمَا كان لكثرةِ ذكرِه في القرآنِ فائدةٌ، فما أكثرَ الأمرَ بالمعروف والنَّهيَ عنِ المنكرِ في القرآن! وتلك هي النُّكتةُ من ذكرِ الأمرِ ﴿بِٱلۡعُرۡفِ﴾ مرَّةً واحدةً، وذِكرِ ﴿بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ كثيرًا؛ لأنَّ العُرفَ لمّا كان في الظَّاهر الَّذي لا يلتبسُ في شيءٍ من أفراده، لم يذكره إلَّا مرَّةً واحدةً، وأكثَرَ من المعروف وتكريرِه في الذِّكرِ؛ لحاجتِه إلى التَّكرار في مزاولته والتَّواصي به، للتَّفاوت المذكورِ بينه وبين العُرف[1].

لـفـظُ المـعـروفِ أعمُّ منَ العُرْفِ، وأنْـــسَـــبُ في مقابَلةِ المُنْكَرِ

دَلالةُ التَّعْبيرِ بقولِه: ﴿وَيَنۡهَىٰهُمۡ﴾:

والتَّعبيرُ بالنَّهي هو الأنسبُ، لمناسبتِه وظيفةَ البلاغ، فهو طلبٌ بالكفِّ عنِ الشَّيء؛ لأنَّه إخبارٌ بنهايةِ الحدِّ أو الموضعِ الَّذي ينتهي

عِـصْيانُ النَّهْيِ، يَـسْـتَـوجِـبُ العقابَ عليه

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عرف)، والنّيسابوريّ، غرائب القرآن: 3/370، والآلوسي، روح المعاني: 5/145، وفاضل السّامرائي، معاني الأبنية، ص: 59 - 64.

المُكلَّفُ عن تناوله وتَعاطيه، ولأنَّ النَّهيَ هو إسنادُ الانتهاءِ ونهايةِ الشَّيءِ إلى اختيارِ المُكلَّفِ وعمَلِه، ولأنَّ النَّهيَ عنِ المنكَرِ ليس مُعتبَرًا فيه شخصُ الرَّسولِ ﷺ وحدَه، بل أتباعُه، فلو أسندَ الزَّجرَ والمنعَ إلى المُنكِر؛ لساغَ لأتباعِه أن يمنعوا، ويزجروا كذلك، ولأنَّ النَّهيَ بيانٌ عن عدم الفعلِ بالاختيار، وأمَّا الزَّجرُ؛ فبيانٌ عن عدم الفعلِ بالقهرِ، ولأنَّ الزَّجرَ والمنعَ مُشتملانِ على مَعْنَى النُّكْرِ والكراهيةِ، فإسنادُهما لقصدِ إزالةِ المنكَرِ تناقضٌ، وفيه دفعُ الشَّيء بمثلِه، أي: إنكارُ المنكَر بالمنكر، ففيه إخلالٌ بمجموع المقاصدِ والمحامدِ[1]، ولأنَّ المنعَ والزَّجرَ هو أثرُ النَّهي المُترتِّبِ عليه شرعًا، فالنَّهيُ للامتناع، وعصيانُ النَّهي يستوجبُ الزَّجرَ عليه، والتَّكليفُ يحصلُ بالشَّيء لا بأثرِه، وأيضًا: لو قال: يزجرُهم؛ لكان النَّبيُّ ﷺ زاجِرًا، والزَّجرُ لا يليقُ به ﷺ لأنَّ الزَّجرَ انتهارٌ وعنفٌ وقسوةٌ.

دَلالةُ الفعلِ المضارعِ: ﴿وَيَنْهَىٰهُمْ﴾:

الحِفاظُ على الأخلاقِ، يَدومُ بدَوامِ النَّهْيِ عنِ المنكَرِ

عبَّرَ بالفعل المضارع الَّذي يفيدُ التَّجدُّدَ والحدوثَ للدِّلالة على أنَّ النَّفسَ البشريَّةَ تحتاج دائمًا إلى صيانتها وتطهيرها بالبُعد عن ارتكاب الرَّذائلِ، ولا يتأتَّى ذلك إلَّا بمداومة النَّهي عن تفشِّي المنكَرِ في المجتمع، وهذا ظاهرٌ في تعبيرِ القرآنِ الكريمِ بالفعل المضارع الَّذي يحرسُ الفطرةَ البشريَّةَ مِن استمراءِ الوقوعِ في المنكَر.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالإضْمار عن أهلِ الكتابِ:

العُدولُ عن وصْفِ أهلِ الكتابِ، لتزكِيهم الأمرَ بالمعروف، والنَّهيَ عنِ المنكَرِ

قَولُه تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، عبَّر بالضَّمير عن أهل الكتابِ في الأمر بالمعروف، والنَّهي عنِ المنكَرِ في قوله: ﴿يَأْمُرُهُم﴾، ﴿وَيَنْهَىٰهُمْ﴾ دون أن يصرِّحَ بهم؛ لأنَّهم تمرَّدوا على الأمر بالمعروف والنَّهي عنِ المنكَر؛ فما عادوا يأمرونَ بمعروفٍ، ولا

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زجر)، والمناويّ، التّوقيف، ص: 101، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (زجر).

ينهونَ عن منكَرٍ، وهذا مخالفٌ لوصفهِم بأهل الكتاب الَّذي ينبغي أن يكونَ زاجِرًا لهم في ارتكابِ المنكَرِ، قال تعالى: ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ٧٩﴾ [المائدة: 79].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالمنكَرِ، في قولِه: ﴿وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾:

الإخبارُ بالأجناسِ، أوفى وأجمعُ وأمنعُ من غيرِه

المنكَرُ: اسمٌ عامٌّ منَ الأجناس العاليةِ ذاتِ العموم الكثير، فهو شاملٌ لكلِّ ما يتعلَّقُ به الإنكارُ والكراهيةُ وعدمُ القَبول، في الأديانِ والأبدانِ والعاداتِ والأدبيَّاتِ، وكافَّة المحاذيرِ والمكروهاتِ، شمولًا مُستغرِقًا، والتَّعريفُ فيه لإرادة العموم، ولذا عبَّرَ بهِ دونَ غيره، والإخبارُ بالأجناس أوفى وأجمعُ وأمنعُ من غيرِه، وسرُّ التَّعبير به دَفْعُ إيهامِ التَّفريطِ في بلاغ الرَّسول أو الوحي، فلم يَفُتْهُ شيءٌ منَ المعروفِ أو شيءٌ منَ المنكَرِ، والإيذانُ بكمالِ الأخلاقِ والتَّشريعِ، وفيه أنَّ رسالةَ الرَّسولِ تنسخُ الرِّسالاتِ قبلَها، وتكمِّلُها بما لم يكنْ فيها، ولا ينسخُها غيرُها لكمالِ عمومِها وتمامِها[1].

بَلاغةُ المقابلةِ في الآيةِ:

أثَرُ ألوانِ البديعِ، في تَرسيةِ المعنَى وجَمالِه، أكيدٌ وبيِّنٌ

من صور البلاغةِ في هذه الآيةِ المقابلةُ بين قولِه تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، وهو منَ المحسِّناتِ البديعيَّة.

سِرُّ الإتْيانِ بالتّحليلِ والتّحريمِ، مقابِلَ الأمْرِ بالمعروفِ، والنّهْيِ عن المنكَرِ:

الامْتِنانُ ببعضِ وظَائفِ الرَّسولِ الإبلاغيَّةِ والتَّشريعيَّةِ على النَّاسِ

لمّا أخبرَ عن وصفِ الرَّسولِ بقوله: ﴿ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ تلاهُ ببيانِ مقتضاهُ من وظيفة البلاغِ ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، ثمَّ تلاهُ بمقتضى بلاغِه، وهو التَّشريعُ بقوله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾، ودَمَجَهُ بمعنى الامتنانِ عليهم في قوله: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْۚ﴾؛ لبيان

(1) ابن منظور، لسان العرب: (نكر)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 804، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (نكر).

موضعِ المِنَّةِ في تشريعِه[1]. ودلالةُ الواو في قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ﴾ تفريعٌ على ما قبلَها، وتفصيلٌ لإجماله، وهي للدَّلالة على جمْع الرَّسولِ النَّبيِّ بين تلك الوظائف المذكورة.

دَلالةُ التَّعْبيرِ بالفعْلِ: ﴿وَيُحِلُّ﴾:

(الإباحةُ) و(الإذْنُ) لا يلزمُ عنهما دَلالةٌ على سَبْقِ التَّحريمِ

التَّعبيرُ بالحِلِّ لاقتضاءِ سبْقِ الحرمَةِ؛ لأنَّ الحِلَّ معناه: فكُّ عُقدةِ الحظْرِ، وقبلَ الحِلِّ كان مُحرَّمًا عليهم في التَّوراة لحومُ الإبلِ وشحومُ الأنعام، وأمَّا الإباحةُ والإذنُ؛ فلا يلزمُ عنهما دلالةٌ على سبْقِ التَّحريم، فالإباحةُ مُطلَقُ الوُسْعِ في تناولِ الشَّيء، والإذْنُ مُطلَقُ العِلمِ بالشَّيءِ[2].

سِرُّ تقديمِ ﴿لَهُمُ﴾، في قوله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾:

ما أحلَّهُ اللهُ تعالى، هو في مَصلحةِ الإنسانِ ونَفْعِه

قدَّمَ الجارَّ والمجرورَ لإفادةِ تخصيصِهم بالفعلِ؛ لأنَّهم المقصودونَ بالتَّشريع.

دَلالةُ التَّعْبيرِ بلفْظِ: ﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ عنِ الحلالِ:

إيقاعُ الفعلِ على مفعولٍ من لفظِه تكرارٌ وعدمُ فائدة

إيقاعُ الفعلِ على مفعولٍ من لفظِه تكرارٌ وعدمُ فائدةٍ، فلو قال: (ويحلُّ لهم الحلالَ)؛ لكان كمَن قال: قام القائمُ، وقعد القاعدُ، فيكون خاليًا منَ المعنى المفيدِ، وإنَّما عبَّرَ بالطَّيِّبات؛ ليفيدَ أنَّ الحلالَ كان طيّبًا قبلَ حِلِّه، وأنَّ الخبيثَ كان خبيثًا قبلَ تحريمه، ولم يكنِ التَّحليلُ والتَّحريمُ سببًا في أن يصبحَ الشَّيءُ طيِّبًا أو خبيثًا، فلو كان وصفُ الطيِّبِ والخبيثِ مُستَفادًا منَ التَّحريم والتَّحليل لم يكن في ذلك دليلٌ، فإنَّه بمنزلة أن يُقال: يُحِلُّ لهم ما يَحِلُّ، ويُحَرِّمُ عليهم ما يَحرُم، وهذا باطلٌ؛ لانعدامِ الفائدةِ منه، فثبتَ أنَّه أحلَّ ما هو طيِّبٌ في نفسِه قبلَ الحِلِّ، فَكَسَاهُ بإحلالِه طِيبًا آخر، فصار منشأُ طِيبه منَ الوجهين معًا[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/117.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 5/77، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (أذن - بوح).
(3) ابن القيّم، التّفسير القيّم، ص: 289.

دَلالةُ التَّعْبير بالجمْعِ في ﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾:

(المفرَدُ) أضْعفُ في عُمومِه منَ (الجَمْع)

إفادةُ الكثرةِ والعددِ، ولو قال: (الطَّيِّب)؛ لكان في عمومِه أضعفُ منَ ﴿ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾؛ لأنَّ (الـ) الجنسيَّةَ إذا دخلَت على المفرد؛ أفادَت الحقيقةَ والعمومَ، وأمَّا إذا دخلَت على الجمع؛ دلَّت على الحقيقةِ والعمومِ والكثرةِ العدديَّةِ، وفي التَّعبير بالجمع دون المفرد إيذانٌ بأنَّ مُتعلِّقاتِ التَّحليل والتَّحريم منَ الطَّيِّبات والخبائث كثيرةُ الأنواع مُتعدِّدةُ الأبواب، وأنَّ في كثرةِ الطَّيِّب ما يُغني عن تعاطي الخبائث[1].

سِرُّ تَقديمِ الحِلِّ للطَّيِّبات، على تحريمِ الخبائثِ:

مُباشرةُ الحلالِ أعْونُ وأنهضُ، على تَرْكِ المحرَّماتِ

تقديمُ حِلِّ الطَّيِّبات إيناسًا للنُّفوسِ بابتدائِها بسَعةِ المباحاتِ قبل تقييدها بالمحرَّمات، وافتتاحًا افتتاحُ للتَّشريع بالحلال، حتَّى لا تستوحشَ الحرام، وإيذانًا إيذانٌ بأنَّ مباشرةَ الحلال أعونُ وأنهضُ على ترك المحرَّمات.

سِرُّ الوصْفِ بلفْظِ ﴿ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾، دونَ غيرِه:

زيادةُ التَّنْفِيرِ من الخُبْثِ واجتنابِه؛ فالخُبثُ واقعٌ في ذاتِهِ قبلَ تحريمِهِ

﴿ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾: جمعُ خبيثةٍ، مؤنَّثُ خبيثٍ (فَعِيل) صفةٌ مشبَّهةٌ من فَعُلَ (خَبُثَ)[2]، وهذا البناءُ يدلُّ على الطَّبائع وعلى التَّحوُّل في الصِّفات، أي: ما كانت صِفةُ الخُبثِ لازِمَةً فيه، أو كان الشَّيءُ قد تَحوَّل إلى الخُبْثِ بما يُقاربُ الغريزةَ والخِلْقةَ، فهو دالٌّ على التَّمكُّنِ والإغراقِ في الصِّفة، وهذا يفيدُ ما سبق تأكيدُه؛ مِنْ أنَّ الخبيثَ لم يكتسبْ وصْفَهُ منَ التَّحريمِ الشَّرعيِّ، بل هو خبيثٌ بطبْعِه وذاتِه من قبل التَّحريم، فأجدرُ أن يكونَ تحريمُه أنهضَ على اجتنابِه؛ لاجتماع عِلَّةِ الأصلِ، وعِلَّةِ الشَّرعِ في نَفيِهِ وإنكارِه[3].

(1) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 336.
(2) صافي، الجدول: 9/96.
(3) ابن القيّم، بدائع الفوائد: 2/88، وفاضل السّامرائي، معاني الأبنية، ص: 84.

دَلالةُ التَّعْبيرِ بالغَيبةِ ﴿وَيُحِلُّ﴾ ﴿وَيُحَرِّمُ﴾ دونَ الخطابِ:

الأصْـــلُ في النَّظْمِ أن يَطَّرِدَ أسلوبُه، وَفْقَ جَرَيَانِهِ السَّابِقِ في السِّياقِ

قولُه تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾، نجد السِّياق جارٍ في الحديث عن قومِ موسى من بني إسرائيلَ، ومخاطَبٌ به مَن أدركَ البَعثةَ من بني إسرائيل كذلك، ولو جرى على الخطاب؛ لاحتَمَلَ إحْدَى الطَّائفتين دون الأخرى، بل الطائفةِ المعاصِرَةِ منهما وقتَ النُّزول، فضلًا عن أنَّ الكلامَ جارٍ منَ البدايةِ على طريقةِ الغيبةِ، فاطِّرادُهُ على هذا النَّحوِ هو الأصل.

سِرُّ الإتْيانِ بجُملةِ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، بعدَ الجُملةِ السَّابقةِ:

اقْـتِرانُ التَّكليفِ بـمـا يـقـتـضِي التَّخفيفَ دَأْبُ السِّياقِ القرآنيِّ

التَّعقيبُ بجملة: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ موصولةً بالواو مع ما قبلَها؛ لاستتمامِ صفاتِ الرَّسول العمليَّةِ بعد البلاغِ العامِّ بقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، والتَّشريعِ الخاصِّ بقوله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾، فلمَّا كان ذلك مُشتمِلًا على معنى التَّكليف؛ أتبعَهُ بما يفيدُ التَّخفيفَ، فقال: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، بُغيةَ أن تزولَ عنهم مشقَّةُ التَّكليفِ بلذَّة التَّخفيفِ، وختَمَ به مهمَّاتِ الرَّسول، ليكونَ آخرُ عهدِ المُخاطَبِ منَ الكلام رِفْقًا ومَرحَمَةً، فيستعينَ بالتَّخفيف على عزائم التَّكاليفِ إغراءً له وتنشيطًا عليه.

دَلالةُ اخْتِيارِ الواوِ، في قولِه: ﴿وَيَضَعُ﴾:

جَـمْـعُ الـلـه للرّسولِ وظائفَ شتَّى، وأخلاقًا جمّةً

عُطِفَ قوله: ﴿وَيَضَعُ﴾ بالواو على ما قبلَه، إيذانًا بأنَّه منه، ومضمومٌ إليه، وداخِلٌ في حيِّز تعديدِ ما اجتمعَ للرَّسولِ من وظائفَ وأعمالٍ.

بَلاغةُ الاسْتِعارةِ، في قولِه: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ﴾:

حقيقةُ الوضعِ الحطُّ من علوٍّ إلى سُفْل، وهو هنا مجازٌ في إبطال التَّكليفِ بالأعمال الشَّاقَّةِ، وهو في الأصل يتعدَّى إلى المفعول الثَّاني

بـ(في) الظَّرفيَّة، فإذا تَعدَّى إليه بـ(عن) دلَّ على النَّقْل والتَّحوُّل (وضعتُ الشَّيءَ عنه: إذا نقلتُه وحوَّلتُه)، وإذا عُدِّيَ بـ (على) دلَّ على الحطِّ (وضعتُ الشَّيءَ على الشَّيءِ: حطَطتُه عليه)، فاستُعير ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ﴾ هنا إلى إزالة التَّكليفاتِ الَّتي هي كالإصرِ والأغلالِ، فَيَشمَلُ الوضعُ معنى النَّسخِ وغيرَهُ، أو تكونُ جملةُ ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ تَمثيليَّةً، بتشبيهِ حالِ المُزالِ عَنهُ ما يُحرِجُهُ مِنَ التَّكاليفِ بِحالِ مَن كان مُحَمَّلًا بِثِقَلٍ، فَأُزيلَ عَن ظَهرِهِ ثِقَلُهُ، كما في قوله تعالى: ﴿يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [الأنعام: 31]، وإنْ لم يَكُنْ كذلك؛ كان الإصرُ استِعارَةً مَكنِيَّةً، و(يَضَعُ) تَخييلًا، وهو أيضًا استِعارَةٌ تَبَعِيَّةٌ للإزالَةِ[1].

لفتُ الانتباهِ إلى عظمةِ الشَّريعةِ، في إبطالِ التَّكليفِ بالأعمالِ الشَّاقَّةِ

دَلالةُ التَّعْبيرِ بالمضارعِ، في قولِه: ﴿وَيَضَعُ﴾:

عبَّرَ بالمضارع في قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾ للدَّلالةِ على أنَّ سمةَ اليُسْرِ والتَّيسير في شرعِ اللهِ مُتجدِّدةٌ ومُستمرَّةٌ، فكلَّما حلَّ بالأمَّة أمرٌ فيه مشقَّةٌ وصعوبةٌ في الأداء؛ كان شرعُ الله مُتَّجهًا إلى التَّخفيف والتَّيسير عن كاهل الإنسان عمومًا، والمسلم خصوصًا.

شَرْعُ الله مُتَّسِمٌ بالتَّخفيفِ والتَّيسيرِ عنِ الإنسانِ

دَلالةُ التَّعْبيرِ بالجارِّ والمجرورِ ﴿عَنْهُمْ﴾ دونَ (لهم):

قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ﴾، آثرَ التَّعبيرَ فيه بلفظ ﴿عَنْهُمْ﴾ لإفادة وضعِ الإصرِ، وتحوُّلِه عنهم وتحوُّلِهم عنه، ولو قال: (ويضع لهم)؛ لأدخلَ الاحتمالَ في مَعْنى الوضع أن يكون تثبيتًا لا إزالةً، فإنَّ (وضع) يأتي في المعنى الموجبِ، كما قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠﴾ [الرَّحمن: 10]، أي: جعلَها وثبَّتها لهم، ولَخَلَا عن معنى الانتقالِ المذكورِ.

البراعةُ في اصْطِفاءِ حروفِ المعاني، يَنفِي الاحتمالَ والالتباسَ في النَّظْمِ

دَلالةُ الضَّميرِ، في قولِه: ﴿إِصْرَهُمْ﴾:

الضَّميرُ المجرورُ المُقدَّمُ يفيدُ اختصاصَهم بالتَّخفيفِ، أي: يضعُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/136.

عنهم وضعًا مُختصًّا بهم، ولذا لم يقُل: ويضعُ إصرَهم عنهم، والضَّمير الثَّاني، وهو المضافُ إليه (الإصر) يفيدُ إزالةَ عموم المشَقَّاتِ الَّتي كانَت عليهم؛ لأنَّ النَّكرةَ المضافةَ للمعرفة ﴿إِصۡرَهُمۡ﴾ في سياق الامتنانِ تفيدُ العمومَ.

النَّكرةُ المُضافةُ للمعرفةِ، في سِياقِ الامْتنانِ، تُفيدُ العمومَ

سِرُّ التَّعْبيرِ باللَّفْظِ ﴿إِصۡرَهُمۡ﴾ بَدلًا منَ (الوِزر):

الإصرُ: هو الثِّقلُ الحاصلُ بتقييدٍ خارجيٍّ، والوِزرُ هو الثِّقلُ الحاصلُ بقيدٍ ذاتيٍّ، ولذا لم يُستَعْمَلِ الوِزرُ في القرآن إلَّا في الجنايات والسَّيِّئات الَّتي يقترفُها الإنسانُ، فهو خارجٌ منه، وأمَّا الإصرُ؛ فتقييدٌ بما يُثقِل، ويُقعِد، فالقيدُ إليه لا منه، ولذا استَعملَ الإصرَ في المواثيقِ المعقودةِ على التَّكاليفِ الشَّاقَّةِ لثقل الإلزام فيها[1].

دَلالةُ (الإصْرِ) على الثِّقْلِ الحاصلِ، بسببِ قيدٍ خارجيٍّ

دَلالةُ الإفرادِ والجمْعِ، في القراءةِ المتواترةِ: ﴿إِصۡرَهُمۡ﴾:

قَرَأ ابنُ عامرٍ (آصارَهُمْ) بفتح الهمزة والمدّ والصّادِ وألفٍ بعدَها على الجَمعِ، وقَرَأ الباقونَ بِكَسرِ الهَمزَةِ والقَصرِ، وإسكانِ الصّادِ مِن غير ألفٍ على الإفرادِ[2]، وقراءة الجمع فيها إفادةُ الكثرةِ بالعددِ المفهوم من لفظِ الجمعِ، وهو مُؤذِنٌ بتأكيدِ المنَّة عليهم بجمعِ مُتعلَّقِها، أي: خلَّصناهم من جميعِ أنواعِ المشقَّاتِ، ومَن أفردَ؛ فلأنَّه اسمُ جنسٍ يندرجُ تحتَهُ أنواعٌ كثيرةٌ[3].

قراءةُ الجمْعِ تُفيدُ المبالغةَ في الامْتنانِ

سِرُّ التَّعْبيرِ بـ﴿وَٱلۡأَغۡلَٰلَ﴾:

التَّعبيرُ بالأغلالِ مُفعَمٌ بمظاهرِ القهرِ والإذلالِ، فاصطفاءُ هذه المفردة يُصوِّرُ المقابلةَ بين حالهم مع مشقَّةِ التَّكليفِ، وحالهم بعدَ التَّخفيف، تصويرًا حسِّيًّا يُجلِّي في المقام معنى الإشفاق والتَّعزيةِ من حالِ الأسيرِ؛ إذا أتاهُ نبأُ التَّحريرِ، فقرَّبَ بتلك اللَّفظةِ ذلك

اصْطِفاءُ مُفردةِ (والأَغْلال) تصويرٌ للمقابَلةِ بين حالَيْنِ، تصويرًا حسِّيًّا

(1) وضِعَ الوِزرُ للقوَّة؛ لأنَّه منَ الإزار، وهو ما يُقَوِّي الإنسانَ، ومنه الوزير، لكنْ غلَبَ استعمالُه لِعَمَلِ الشَّرِّ باعتبارِ أنَّ صاحبَ الوِزْرِ يَتقوَّى ولا يَلِينُ للحقِّ. ينظر: الكفويّ، الكلّيّات، ص: 40 - 131.

(2) ابن مجاهد، السبعة، ص: 295، وابن الجزريّ، النّشر: 2/272.

(3) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/481.

الشُّعورَ الأسيفَ منَ النُّفوسِ والأفئدةِ، إيذانًا بأنَّ رفْعَ ذلك عنهم لم يكن نِعمةً عامَّةً جاريةً على عادةِ سائرِ النِّعم، بل نعمةً خاصَّةً عظيمةً بمنزلَةِ تخليصٍ وتحريرٍ، كما يُحرَّرُ الأسيرُ من حَبْسِه وأغلالِه.

بَلاغةُ الاسْتِعارةِ، في قوله: ﴿وَٱلْأَغْلَٰلَ﴾:

الوَضعُ والإصْرُ والأغلالُ كلٌّ منها اسْتِعارةٌ للتَّكاليفِ الشَّاقَّةِ

الأغلالُ مُستعَارةٌ للتَّكليف والعمل الَّذي يُؤلِمُ، ولا يُطاقُ تشبيهًا للمعقولِ بالمحسوس، ويصحُّ أن يكونَ التَّعبيرُ بـ﴿وَٱلْأَغْلَٰلَ﴾ تمثيلًا بتشبيهِ حالِ المحرَّرِ منَ الذُّلِّ والإهانةِ بحالِ مَن أُطلِقَ منَ الأسر، أو بتشبيهِ أحكامِ التَّوراةِ بما يُغَلُّ به الإنسان، فلا يقدرُ على العملِ لِثقَلِها.

ومناسبةُ استعارةِ الأغلالِ للذِّلَّةِ أوضحُ؛ لأنَّ الأغلالَ من شعارِ الإذلالِ في الأسرِ والقَودِ ونحوهما، والأحسنُ: أن يكونَ الوضعُ والإصرُ والأغلالُ في كلٍّ منها استعارةً للتَّكاليفِ الشَّاقَّةِ، ويصحُّ جعْلُ بعضِها استعارةً والآخَرِ ترشيحًا، والمجموعُ استعارةٌ تمثيليَّةٌ[1]، وقيل: كانَت بنو إسرائيل إذا قامَتْ إلى الصَّلاةِ؛ لبِسوا المُسُوحَ، وغَلُّوا أيديَهم إلى أعناقِهم تواضعًا لله تعالى فعلى هذا القولِ؛ فالأغلالُ غيرُ مُستعارةٍ[2].

دَلالةُ التَّعْبيرِ بالموصولِ ﴿ٱلَّتِى﴾:

إيقاعُ الوَصْفِ بالمجازِ على أَخصِّ أحوالِ الموصُوفِ، من فَصيحِ البيانِ

قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾، ورد هذان الوصفانِ الإصرُ والأغلالُ لهما مزيدُ اختصاصٍ باليهود، المتحدَّثِ عنهم في خطاب الله تعالى لموسى، ولا يتحقَّقان في غيرهم ممَّن آمنَ بمحمَّد ﷺ؛ لأنَّ اليهودَ قد كان لهم شرعٌ، وكان فيه تكاليفُ شاقَّةٌ، بخلاف غيرِ اليهودِ منَ العرب والفرس وغيرهم، ولذلكَ أضافَ اللهُ الإصرَ إلى ضميرِهم، ووصَفَ الأغلالَ بما فيهِ ضميرُهم[3].

(1) الطِّيبيّ، فتوح الغيب: 6/608، والشّهاب، حاشيه الشّهاب: 4/225، والقونويّ، حاشيته على تفسير البيضاوي: 8/519، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/137.

(2) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 15/382.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/137.

دَلالةُ (كان) في قولِهِ: ﴿ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾:

التَّعْبيرُ بالكونِ الماضي بعد موصولِ الأغلالِ، يفيدُ عراقتَهم في هذا البلاءِ الشَّاقِّ، وطُولَ أمَدِهم فيه، حتَّى كأنَّه صارَ ببشرى مَبعثِ الرَّسول كَوْنًا ماضيًا وحدثًا مُنقضيًا، فكأنَّه زالَ بمجرَّدِ البُشرى والإخبار، فكيفَ إذ هم آمنوا بخبَرِهِ غَيْبًا؟ وكيف لو أدركوه واستجابوا ؟ وفيه إغراءٌ لهم على الإيمان، وإعلاءٌ مِن شأنهِ ﷺ في الإخبارِ عنه فضلًا عن معاينتِه وإدراكِ ذاتِه الشَّريفةِ.

التَّعْبيرُ بالكَونِ الماضِي، يُفيدُ طُولَ الأمَدِ في الوصْفِ

سِرُّ التَّعبيرِ بقوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ دونَ (فوقهم):

عبَّرَ بقوله: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ دونَ فوقِهم - مع اشتراكِهم في العلوِّ - لإفادة الثِّقل الناتج عن استعلاء الأغلالِ على نفوسِهم، كما أنَّ (على) تشيرُ إلى أنَّ هذه الأغلالَ كانت بسبب معصيتِهم ممَّا أدَّى إلى وجودِ تكاليفَ شاقَّةٍ عليهم، مصدرُها تشريعٌ سماويٌّ، شدَّدَ اللهُ بها عليهم لقمعِهم عنِ الشَّهوات، وعدلَ عن الفوقيَّةِ، لما فيها من معنى القهرِ والغلبةِ؛ حتَّى لايظنَّ بأنَّهم مظلومون، بل هم الظَّالمون لأنفسِهم بمعاصيهم وجرائمِهم.

إفـادةُ الـحـرفِ (عـلـى) أنّـهـم ظـالـمـونَ لا مظلومونَ

دَلالةُ الفاءِ، في قولِهِ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ﴾:

الفاءُ في قولِهِ: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ﴾ فصيحةٌ تَعْطِفُ مَدخولَها على محذوفٍ مُقَدَّرٍ قبلها، والتَّقدير: إذا كان هذا النَّبيُّ الأمِّيُّ سببًا في رَفْعِ الآصارِ والأغلالِ عنكم؛ فعزِّروه، أي: فوقِّروه وأيِّدوه، وانصُروه على مَن يعادونَهُ؛ لأنَّكم تعْلَمونه من بشَارةِ التَّوراة والإنجيلِ بِصِفَتِه وصِفةِ شَرعِه[1].

الفاءُ الفصيحةُ تَعْطِفُ مَدْخولَها عـلـى مـحـذوفٍ مُقَدَّرٍ

سِرُّ تكرارِ ﴿فَٱلَّذِينَ﴾، في سِياقِ الآيةِ:

قَولهُ تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ﴾، فيه تكرارُ الاسمِ الموصولِ

(1) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 6/273.

لإدخالِ أوصافٍ جديدةٍ في حيِّز الصِّلةِ؛ لاستيعابِ أصنافِ المؤمنين وتكميلِ نعوتِهم، وترتيبِ اللَّاحق منها على السَّابق، ولتجديدِ عهدِهم بالإيمانِ بتكرارِ الوصفِ المحمودِ، ولإفادة قوَّةِ تعلُّقِ صفةِ الإيمانِ بالمذكورين على جوازِ أنَّ المقصودين واحدٌ.

تَكرارُ الموصولِ يُضيفُ مَعنىً جديدًا في حيِّزِ الصِّلَةِ

دَلالةُ الإضْمارِ في قولِه: ﴿بِهِۦ﴾، بَدلًا منَ الإظْهارِ:

عبَّرَ بالضَّمير في قوله: ﴿بِهِۦ﴾ لاستغنائِه عنِ الإظهارِ؛ لِعراقتِه في العرفان، فلا يزيدُ الإظهارُ في تعريفِه شيئًا، فكان الإيجازُ أولى وأخصرَ.

عَراقَةُ الموصُوفِ في العِرفانِ والاشتِهارِ، من مُقتضيَاتِ إضْمارِه في الكلامِ

سِرُّ اصْطِفاءِ التَّعْبيرِ بالفعْلِ: ﴿وَعَزَّرُوهُ﴾ بَدلًا من (وأيَّدوه):

قوله تعالى: ﴿وَعَزَّرُوهُ﴾: التَّعزيرُ في القرآنِ لم يردْ إلَّا في حقِّ الأتباع تجاه الرُّسلِ، ذلك أنَّه مشتملٌ على معنى التَّعظيمِ الَّذي يُوجِبُ المؤازرةَ والنُّصرةَ والشِّدَّة في الحقِّ، فهو واردٌ منَ الأدنى للأعلى، وأمَّا التَّأييدُ؛ فلم يردْ في القرآنِ إلَّا منَ اللهِ على أنبيائه وأصفيائه، فهو واردٌ منَ الأعلى للأدنى، ولا يُقال: إنَّ التَّأييد اقترنَ بالمؤمنين في قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنفال: 62]؛ لأنَّ فعلَ التَّأييدِ هنا صادرٌ منَ اللهِ بهم، وليس صادرًا منهم، فمعناهُ: أيَّدكَ بالمؤمنين فيعزِّروك؛ ذلك أنَّ التَّأييدَ مُشتملٌ على معنى الحفظِ والقوَّة، وهما حاصلان بالفوقيَّةِ والقهر، وحقيقةُ ذلك لا تكون إلَّا من عزيزٍ غالبٍ على أمرِه، فاستُعمِل هنا التَّعزيرُ؛ لأنَّه بالمخلوقِ أليقُ[1].

التَّعْزيرُ يكونُ مِنَ الأدنَى للأعلَى، والتَّأييدُ يكونُ منَ الأعلَى للأدنَى

سِرُّ التَّرتيبِ في أوصافِ: الإيمانِ والتَّعزيرِ والنَّصرِ واتِّباعِ التَّنْزيلِ:

التَّرتيب في أوصاف: ﴿ءَامَنُوا۟ بِهِۦ﴾، ﴿وَعَزَّرُوهُ﴾، ﴿وَنَصَرُوهُ﴾، ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ﴾، نجد تَقديمَ الإيمانِ والوصفِ بهِ ظاهرٌ، إذْ هو مناطُ الخطابِ أصلًا، والتَّثنيةُ بالتَّعزير؛ لأنَّه تعظيمٌ لمناط الإيمانِ،

مَعونةُ النَّصْرِ حاصلةٌ بِشدَّةِ التَّعزيرِ، والتَّعزيرُ تعظيمٌ لمَنَاطِ الإيمانِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المفردات: (عزر)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (عزر - أيد).

وهو مقامُ اللَّهِ ورسلِه، ففيهِ تعبُّدٌ، والتَّعبُّدُ تعظيمٌ، وهو أثرُ الإيمانِ بالعمل والفعل، وثلَّث بالنَّصر؛ لأنَّه من قبيلِ جلبِ المصالحِ بعدَ دَرْءِ المفاسدِ، ولأنَّ معونةَ النَّصرِ حاصلةٌ بشدَّة التَّعزيرِ؛ ليكونَ النَّصرُ مُثمِرًا للغلبة، والختمُ باتِّباع التَّنزيل: ﴿ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾؛ ليكونَ الاتِّباعُ شاملًا حياتَه ﷺ وبعد حياتِه، فذَكَرَ واجبَهم معه في حياتِه بالإيمان به وتعزيرِه، ونصرِه، وواجبَهم معه بعدَ انتقالِه ﷺ بأن يَستمرُّوا على اتِّباع كتابِه.

بَلاغةُ التَّعْبيرِ بلفْظِ ﴿ٱلنُّورَ﴾، عنِ القرآنِ:

أبلَغُ التَّمْثيلِ ما كان صالحًا لاعتبارِ التَّشْبيهاتِ المفردةِ في أجْزائِه

تشبيهُ القرآنِ بالنُّورِ استعارةٌ؛ لأنَّ حقيقةَ النُّورِ ما كان ظاهرًا بنفسِه مُظهِرًا لغيرِه، والقرآنُ ظاهرٌ بنفسِه لإعجازِه، ومُظهِرٌ لغيرِه منَ العقائدِ والأحكامِ، ويَهدي مِنَ الضَّلال المعنويِّ، كما أنَّ النُّورَ يهدي منَ الضَّلال الحسِّيِّ، واتِّباعُ النُّورِ تمثيلٌ للاقتداء بما جاء بهِ القرآن، بتشبيهِ حالِ المقتدي بالقرآنِ بحالِ الماشي في الظَّلام، إذا رأى نورًا يَلوحُ له اتَّبعَه، فأجزاءُ هذا التَّركيبِ استعاراتٌ، فالاتِّباعُ يَصلحُ مُستعارًا للاقتداء، وهو مجازٌ شائعٌ فيه، والنُّورُ يَصلحُ مُستعارًا للقرآنِ؛ لأنَّ الشَّيءَ الَّذي يُعلِّمُ الحقَّ والرُّشدَ يُشبَّهُ بالنُّور، وأحسنُ التَّمثيلِ ما كان صالحًا لاعتبارِ التَّشبيهاتِ المفردَةِ في أجزائِه[1].

دَلالةُ الموصولِ ﴿ٱلَّذِىٓ﴾ في قولِه: ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾:

تَسميَةُ القرآنِ بالنُّورِ، مُشعِرَةٌ بعِلَّةِ اتِّباعِه

التَّنويهُ بمقامِ القرآنِ في محلِّ الاتِّباع، بزيادةِ تعيينِه بالوصفِ بالموصولِ، بعدتسميَتِهِ بالنُّورِ، والإخبارُ عنه في جملةِ الصِّلةِ بلفظِ الإنزالِ إيذانٌ بعلِّيَّةِ اتِّباعِه.

(1) الشّهاب، حاشية الشّهاب: 4/225، والصّاويّ، حاشية الصّاويّ على الجلالين: 2/90، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/138.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالإنزالِ، في قولِه: ﴿أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾:

اقْـتِرانُ الـقـرآنِ بِفِعْلِ (الإنزالِ)، يَـنـفِـي بـلازِمَ مَعناهُ، أن يكونَ مُفتَرًى على اللهِ

التَّعبيرُ بالإنزالِ يفيدُ أمرين: الأوَّل: التَّنبيهُ على عصمةِ مصدرِه، وأنَّه من لدنْ حكيمٍ عليم، فالمتَّبِعون له على حقٍّ ونورٍ، الثَّاني: نفيُ التُّهمةِ عنِ النَّبيِّ ﷺ أن يكونَ مُتقوِّلًا فيهِ بشيء، فالإنزالُ يَنفي بلازمِ معناهُ أن يكونَ مُفْتَرًى على اللهِ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالمعيَّةِ في ﴿أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾:

اقْـتِرانُ الـقـرآنِ بمعيَّةِ الرَّسولِ، شـهـادةٌ لـه ﷺ بحُسْنِ صُحبَتِه للوحْيِ والتَّنْزيلِ

الكلامُ على تقديرِ حذفِ مُضافٍ، أي: النُّورُ الَّذي أُنزِلَ مع نبوَّتِه؛ لأنَّ نُبُوَّتَه كانت مصحوبةً بالقرآن مشفوعةً بها، فالمعيَّةُ لتعيينِ زمانِ إرسالِه الحاصلِ فيه التَّنزيلُ، والمعيَّةُ مُتعلِّقةٌ بـ﴿أُنزِلَ﴾، أو المعيَّة مُتعلِّقةٌ بـ﴿وَٱتَّبَعُواْ﴾، أي: اتَّبَعوا النُّورَ مَعَه، أي: شارَكوا النَّبيَّ في اتِّباعِ النُّور، أو التَّقديرُ: اتَّبَعوا النُّورَ الَّذي أُنزِلَ مع اتِّباعِ النَّبيِّ، ففيهِ: إلزامٌ باتِّباعِ سُنَّتِه ﷺ [1].

سِرُّ اختِلافِ التَّعبيرِ بالاتِّباعِ، في أمْرِ الرَّسولِ ﷺ؛ وفي أمْرِ القرآنِ:

طَـلَـبُ الـبُرهـانِ على ادِّعـاءِ ما لا تَظهرُ صِحَّتُه إلَّا بإقامةِ الدَّليلِ عليه

قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ﴾، من باب طلبِ البرهانِ على ادِّعاء ما لا تَظهرُ صحَّتُه إلَّا بإقامةِ الدَّليلِ عليه، فالإيمانُ مُستعمَلٌ في الاعتقاد في رسوليَّته، والاتِّباعُ مُستعمَلٌ في إقامة ذلك عملًا في الظَّاهر، فضلًا عن أنَّ النَّبيَّ ﷺ مشمولٌ أيضًا في الاتِّباع، بقرينةِ قولِه: ﴿مَعَهُۥٓ﴾.

بَلاغةُ التَّركيبِ، في قولِه: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾:

الوصْفُ بالفلاحِ يـدلُّ عـلى بقاءِ العاقِبةِ، وعدَمِ التَّحوُّلِ عنها

الإشارةُ في قوله: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾ للتَّنويهِ بشأنِهم، إيذانًا بأنَّ المشارَ إليهم صاروا بتلك الأعمالِ أحِقَّاءَ بما يُخبَر به عنهم بعد اسم الإشارة، وفي الإشارةِ إشارةٌ إلى عِلِّيَّةِ تلك الصِّفاتِ للفلاحِ المُستَحَقِّ، وكافُ البُعد للإيذان ببُعد المنزلةِ وعلوِّ الدَّرجةِ في الفضل والشَّرفِ،

(1) السّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 5/482، والشّهاب، حاشية الشّهاب: 4/225.

وضميرُ الفصل ﴿هُمُ﴾ لتأكيدِ اختصاصِهم بالفلاح، واصطفاءُ لفظ (الفلاح)؛ لِيدلَّ على أنَّ ظَفَرَهم للفوزِ، ودَرَكَهم للمنازِل كان بالأعمال الصَّالحةِ الَّتي شَقُّوا بها طريقَهم للوصول، واستَبقوا بها عاقبةَ الظَّفَر، ولذا ختَمَ الأعمالَ المذكورةَ بالفلاح لدلالته عليها، ولاقتضائه للبقاءِ وعدمِ التَّحوُّل[1].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالفلاحِ ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾:

النَّجاحُ يُستعملُ في الظَّفَرِ الدُّنيويِّ، والفلاحُ يَجمعُ بين الظَّفَرِ بأمورِ الدُّنيا والآخِرةِ

آثرَ التَّعبيرُ القرآنيُّ (الفلاحَ) دون النَّجاح، وإن كان بينهما قربٌ في المعنى، إلَّا أنَّ الفلاحَ يختلفُ عنِ النَّجاح في الدلالة، فالفلاحُ يُستعمَلُ في الفوز والنَّجاة والخير والبقاء، بخلاف النَّجاحِ فإنَّه يختصُّ بإدراك الأشياءِ، وهو يُستعمَلُ في النَّجاح الدُّنيويِّ، أمَّا الفلاحُ يجمعُ بين الظَّفر بأمور الدُّنيا والآخرة؛ فهو ثمرةٌ للنَّجاح في الدُّنيا، ولذلك استخدمَه القرآنُ الكريمُ في مواطنَ عديدةٍ بعدَ بذلِ الجهدِ للوصول إليه، وهذا واضحٌ في الآياتِ الأولى في صدرِ سورةِ البقرةِ الَّتي تحدَّثَت عن صفاتِ المتَّقين، وانتهى أمرُ التزامِهم وتقواهم إلى الفلاح بقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، وهذا ما ينطبقُ على سياق الآياتِ الَّتي معنا بَدءًا من قوله تعالى: ﴿فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الوضْعُ والحطُّ:

الوضْعُ يقتضِي خفْضَ الشَّيءِ بتعطُّفٍ ورِفْقٍ، والحطُّ يَقتضِي خفْضَهُ بعجَلَةٍ وحِدَّةٍ

الَّذي أعانَ على هذا التَّوجيهِ الدَّلالةُ المعنويَّةُ والصَّوتيَّةُ للَفظِ (الحَطِّ)، فهو "انضغاطُ الجرم بثِقَلٍ إلى أسفلَ أو إلى الدَّاخلِ، فلا يَنْتَبِر" - يرتفع - وصوتيًّا: "الحاءُ تُعبِّرُ عنِ احتكاكٍ بِعَرضٍ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 5/78، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/138، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (فلح)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 697، والعسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 211.

وجَفافٍ، و(الطَّاء) تُعبِّرُ عن الضَّغْط العريضِ مع الغِلَظ، والفصْل منهما يعبِّرُ عن ضغطٍ بقوَّةٍ إلى أسفلَ، كما في حطِّ الجلد"، والحَطُّ: وضْع الأحمالِ عن الدَّوابِّ ونحو ذلك، إذ هو إهباطٌ لارتفاعِها بنقلِ جِرمِها مِن أعلى إلى أسفل مطاوعةً لضَغطِ ثِقَلِها[1]، وأمَّا الوضْعُ؛ فهو أعمُّ مِنَ الحطِّ، وإذا تعدَّى بـ(على) كان بمعنى التَّحميل، وإذا تعدَّى بـ(عن) كان بمَعْنَى الإزَالة، ويُقال ذلك في الحَملِ والحِمل[2]، وحَيثِيَّةُ عمومِه: أنَّه كـ(الحَطِّ) في الهُوِيِّ بالشَّيء إلى مقرٍّ منخفضٍ يَثبُتُ فيه (عن حيِّزٍ عالٍ كان فيه)[3]، لكنَّ الوضعَ يتناولُ المنبوذَ، فيُزال، وغيرَ المنبوذِ، فيُثَبَّت، بخلافِ الحطِّ فهو في غير المَرضِيِّ، فمِنَ المَنْبُوذِ في الوضع: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾، ومِنَ غير المنبوذِ: ﴿وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [الكهف: 49]، ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: 36]، وأمَّا الحَطُّ؛ فهو في غيرِ المرضِيّ: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: 58]، فإن قيل: حَطُّ الرِّحالِ أحمالَها، كيف يكون غيرَ مَرضِيٍّ؟ فالجواب: أنَّ الأحمالَ الَّتي تُحَطُّ مِن على الرَّحلِ مُستَثقَلَةٌ غيرُ مَرضيَّةٍ في عِبْئِها؛ ولذلك تُحطُّ[4]، ويُستعمَل كلاهما في المحسوساتِ والمعقولات، والحقيقةِ والمجاز.

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حطط - حطحط).
(2) الرّاغب، المفردات: (وضع)، والكفويّ، الكلّيّات، ص: 934، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن: 5/230.
(3) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (وضع).
(4) الخليل، العين: 3/18، وابن الجوزيّ، نزهة الأعين، ص: 611.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 14 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-10-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 14 : المجلد الرابع عشر، سورة الأعراف من الآية 88 إلى الآية 163.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-768-10-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-0402725 بتاريخ 2023/12/30م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»